

# التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

Prepared by Dr. Galal Elmasry

LAW626

## Lecture 9





مجموعة جامعة  
الجميع الذكية  
للتعليم القابضة

MIDOCEAN  
UNIVERSITY  
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

# التنظيم القانوني للكاء الاصطناعي

## Lecture 9

LAW626

Prepared by  
**Dr. Galal Elmasry**

[www.midocean.ae](http://www.midocean.ae)

## قيام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

أهم المحاور الأساسية للمحاضرة:

- ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي.
- ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

## قيام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

- إن الجريمة عندما تحدث، فإن هذا يعني حدوث اضطراب اجتماعي، ويجب معاقبة مقترفي الفعل الجرمي على ما قام به من سلوك شنيع تجاه المجتمع، مما يعني أن الذكاء الاصطناعي عندما يعزم على ارتكاب جريمة ضد الإنسان، فإنه يستحق أن تواجهه القوانين بهذا السلوك غير القانوني.
- غير أن جرائم الذكاء الاصطناعي أحيانا قد تحمل خطورة كبيرة على الشخص، لكونها تجعل الغاية من صنع الذكاء الاصطناعي ليست مساعدة الإنسان في إنجاز المهام، بل إن الخطورة قد تتحول عندما تصبح هذه الغاية تهدد البشرية وتزهق أرواحهم.
- ففكرة المسؤولية الجنائية تفرض بداية أن يصدر خطأ عن التفاعل وإمكانية نسبة هذا الخطأ إلى من صدر عنه، ثانياً، وهذا الإسناد لا يكون ممكناً، إلا إذا توافرت الإرادة الحرة عند الفاعل، وكان قادراً على التمييز والإدراك، بحيث إذا انعدم أحدهما الإدراك والتمييز - أو انتفت الحرية في الاختيار، فلا يكون هناك محل الإثارة ففكرة المسؤولية بسبب أن هذه الأخيرة مسؤولية معنوية.

## قيام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

- من هنا، فإن قيام أي جريمة يتطلب أن تتوفر فيها الأركان الأساسية الموجبة لذلك، بعد أن يتم إحداث النشاط الإجرامي، بالإضافة إلى ذلك فإن الجريمة يتطلب حدوثها ضرورة ارتكابها من قبل فاعل سواء كان أصليا أو مساهما أو مشاركا.
- نفس الأمر بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي، فإنه إذا أردنا أن نتحدث عن قيام المسؤولية الجنائية في هذا النوع من الجرائم، فينبغي علينا أن نتحدث عن الشروط الأساسية لقيام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي (المحور الأول)، على أن ننتقل للحديث عن الأطراف المسؤولين عن جرائم الذكاء الاصطناعي (المحور الثاني).

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- إذا كانت المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي قائمة، وتوجب توفر مجموعة من الأركان فيها كالخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، فإن الذكاء الاصطناعي قد تثار إمكانية مساءلته جنائياً، في حالة ارتكابه أفعالا أو جرائم تؤدي بحياة الأفراد داخل المجتمع، فكل شخص هو مسؤول مدنيا وجنائيا عن جميع التصرفات التي يرتكبها.
- والجريمة كانت منذ عهد بعيد، أي في بداية العصور الأولى، وإلى الآن في تطور مستمر، إلى أن وصلت لما هي عليه الآن بعد أن تم ظهور أنظمة ذكية، قائمة على الذكاء الاصطناعي تقوم بمختلف الأنشطة والوظائف في المجتمع، غير أن هذه الأخيرة يمكن لها أن تتعدى في بعض الأحيان حدودها وتقوم بارتكاب جريمة من الجرائم المقررة في القوانين الجنائية، ولنفترض أنه لدينا "روبوتا يؤدي عملا استشاريا - جراحة القلب -مثلا- وبسبب خطأ طبي تسبب بنزيف حاد للمريض، ما أودى بحياته، وتم فقدان المريض"، فهنا قبل أن نبحث عن سبب المسؤولية الجنائية في هذه الحالة، لابد من تحديد الشروط التي تقوم عليها هذه المسؤولية الجنائية.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- ومن الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر من أجل قيام مسؤولية الشخص عن الجرائم التي يرتكبها، أن يكون الشخص عاقلاً متمتعاً بالإرادة قادراً على التمييز، غير أنه في ظل غياب نصوص قانونية تحدد الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الذكاء الاصطناعي من أجل أن مساءلته، فهل هذه الشروط تتلاءم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي؟
- إن المسؤولية الجنائية بصفة عامة تعني تحمل نتائج الأعمال، وتتحدد بوضوح ودقة في نطاق القواعد الجنائية في الالتزام بتحمل ما يترتب عن النشاط الإجرامي، وعن تنفيذ الحكم بالإدانة في واجب الالتزام بتنفيذ العقوبة، بمعنى أن المسؤولية الجنائية تكون عبارة عن جزاء للجاني عما قام به من سلوك يهدد المجتمع، سواء كان هذا السلوك الإجرامي أودى بحياة الشخص أو كان على إثر إزهاق روحه، فكلاهما أفعال تعد من منظور القانون الجنائي سلوكات إجرامية توجب إثارة المسؤولية الجنائية في حق مقترف الفعل الجرمي.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- ومن الأمثلة حول جرائم الذكاء الاصطناعي التي من المفترض القيام بها حتى وإن كانت غير عمدية، فقد سبق أن "حدث في ولاية أريزونا الأمريكية"، قتل سيدة تدعى "Elaine Herzberg وذلك أثناء عبورها الطريق خارج الممشى المخصص للمشاة، وإذ بسيارة ذاتية القيادة تصطدم بها، وتتسبب في وفاتها، رغم أن برامج القيادة الذاتية للسيارة كانت مبرمجة بشكل يغطي كل الاحتمالات لما حدث أثناء سير السيارة، لكن السيارة أخطأت في تقدير المسافات الشيء الذي نتج عن خطئها هذا مقتل السيدة.
- ويوضح هذا المثال كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بمجرد خطأ بسيط أن تقوم بارتكاب جريمة حتى وإن كانت بدون قصد، وهذا الخطأ يؤدي إلى القتل، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو هل هذا الذكاء الاصطناعي عاقل حتى يتم مساءلته؟

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- تتشرط التشريعات لثبوت المسؤولية الجنائية ضرورة توفر شرط العقل، بمعنى أنه لا مسؤولية جنائية في حالة ثبوت إصابة الشخص المرتكب للفعل الجرمي بخلل العقلي، وتعتبر الأمراض العقلية من المسائل الخفية الدقيقة التي يرجع الفصل فيها لذوي الخبرة من أهل الاختصاص، ولا يمكن للمحكمة أن تقرر فيها بناء على الملاحظة المباشرة، كما أن المرض العقلي ولا سيما عندما يكون في صيغة الجنون قد يكون متصلاً أو متقطعاً؛ لذلك يصعب اكتشافه بدون فحص طبي من قبل المتخصصين في المجال، ولا يمكن فقط القول بانعدام مسؤولية الادعاء بوجود نقص أو خلل في الملكات الذهنية.
- وإذا كانت هذه القاعدة تطبق على الإنسان، فإن الذكاء الاصطناعي قد يشبه إلى حد كبير الشخص الطبيعي في هذا الجانب، بالرغم من أنه لا يملك عقلاً بشرياً، إلا أن له عقلاً اصطناعياً، لكن هذا الأخير قد يتأثر بسبب من الأسباب كالفيروسات على سبيل المثال التي قد تتدخل فيه وتصيبه بخلل عقلي، وهنا تنتفي مسؤوليته - سنأتي للحديث عن هذه النقطة بنوع من التفصيل - ولا يعتبر مسؤولاً آنذاك. لكن ما دون هاته الحالة، فالذكاء الاصطناعي يعد مسؤولاً، ويصدق عليه تطبيق الشرط المتعلق بسلامة العقل، لكن ينبغي فقط تغيير وعوض الاقتصار على مخاطبة الشخص الطبيعي لا بد من الحديث كذلك على الكائن الذكي لنستطيع أن نواجه تقنيات الذكاء الاصطناعي به.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- وحيث إنه إذا كانت القاعدة العامة تنص على أن لا مساءلة جنائية بدون القدرة على الإدراك والتمييز، ولا يكون كافيا المساءلة فقط بتحقيق النشاط الإجرامي وسلامة العقل، بل لا بد أيضا من توافر عنصر الإدراك، أي أن يكون مرتكبا الفعل الجرمي عالما ملما وفي كامل قواه العقلية بما يقوم به من فعل منافي للنظام العام و الآداب العامة.
- ولذلك فعنصر الإدراك والتمييز، يقوم على الصلة بين النشاط الذهني والنشاط المادي، بمعنى أن أول ما يستلزمه النشاط المادي للجريمة هو الإرادة أو الإدراك، فإن لم يكن كذلك فلا تكون المسؤولية الجنائية قائمة ولو ترتب على توجيهها ضرر، كما أن توجيه الإدراك في السلوك لا يكفي لإقامة المسؤولية، بل يجب أن تكون هذه الإرادة إجرامية تربط الفاعل بالواقعة الإجرامية.
- ومن هنا، يتضح لنا على أنه وإن كان الركن المادي هو الأساسي، فإنه لا يتصور إحداث أي أثر قانوني في ظل غياب الركن المعنوي، الذي بدوره يسهم بشكل كبير في معرفة مدى إدراك الشخص بما هو فاعل وبما هو عازم على اقترافه، كما أن الإدراك والتمييز والعلم والإرادة كلها شروط ينبغي توفرها في الركن المعنوي، حتى يمكن أن تثار المسؤولية الجنائية للشخص، فلولها لأصبحنا نتحدث عن حالات انتفاء المسؤولية الجنائية.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- ولذلك ما دام أن التشريعات تنص صراحة على كون أن المسؤولية الجنائية تثار فقط في الحالة التي يكون فيها الشخص مدركاً لما يفعله، وهذا يعني أن الشخص الذي يكون مكرها على ارتكاب الفعل الجرمي أو خارجاً عن إرادته أو عديم الأهلية، تنتفي في حقه قيام المسؤولية الجنائية لغياب شرطها الأساسي المتمثل في الإدراك والتمييز. غير أنه إذا كانت هذه المسألة محسوم في أمرها بخصوص الشخص الطبيعي الذي يسهل معرفتها أو إثباتها، فإنه بالنسبة لتقنيات الذكاء الاصطناعي كيف يمكننا إثبات عنصر الإدراك والتمييز ما دمنا أمام كائن ليس بطبيعي؟ وهل يمكن تطبيق عليه هذا الشرط الوارد في القانون الجنائي للقول بمسائلة الذكاء الاصطناعي؟

- فحتى وإن افترضنا أن الذكاء الاصطناعي متمتع بالاستقلالية وقائم على نظام التعلم الآلي، فإنه في نهاية المطاف يظل مختلفاً عن الإنسان، فهذا الأخير يملك ملكة الفكر والعقل والوعي والإدراك والتمييز، في حين أن الذكاء الاصطناعي لا يملك عقلاً مفكراً. ولذلك فالإتهام لا يوجه إلا للشخص الطبيعي لأنه الوحيد المؤهل لتحمل المسؤولية الجنائية، فالأهلية القانونية تمنح لكل إنسان من لحظة مولده لحين وفاته، فهو الكائن المؤهل لاكتساب الأهلية القانونية ببلوغه سن الرشد الجنائي المحدد ب ٢١ سنة ميلادية كاملة.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- وإذا ما ذهبنا مع الاتجاه التقليدي هذا، سنجد أن الجريمة لا تثبت إلا على الإنسان، أما الذكاء الاصطناعي فلا يمكن أن تثبت عليه المسؤولية الجنائية، على اعتبار أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بالأهلية الجنائية، ولا يملك الإدراك وحرية الاختيار، أي أنه لا يتمتع بقدرات عقلية ونفسية سليمة تجعله قادراً على تحمل المسؤولية، فالذكاء الاصطناعي ما هو إلا عبارة عن شخص منقاد يخضع للأوامر والتعليمات من خلال عمليات البرمجة، فلا يملك الحرية ولا الإدراك اللازمين، ومن ثم اعتباره مسؤولاً مسؤولية جنائية.
- يتضح إذن، أن الاتجاه التقليدي هذا، حاول أن يركز جيداً على ملكة الفكر والعقل، التي يتمتع بها الإنسان دون غيره، مما يجعله عالماً ملماً بما يفعله من سلوك منافي للمجتمع، وبالتالي ينفي هذه المسؤولية عن أي كائن دون الإنسان، ومن ضمنه الذكاء الاصطناعي، لاعتباره كائناً لا يتمتع بملكة الفكر والإرادة والإدراك والتمييز، ولا يمكن أن نسائله مسؤولية جنائية عن الأفعال التي يرتكبها، وأمام هذا ظهر اتجاه آخر وهو اتجاه معاصر الذي حاول أن ينتقد الاتجاه التقليدي.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- فالاتجاه المعاصر المؤيد للمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، انطلق من فكرة أن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية تعد هي نقطة البدء في إقرار المسؤولية الجنائية، ولعل ما يفسر هذا أن قرار البرلمان الأوروبي الصادر سنة ٢٠١٧، قد أقر بإمكانية الاعتراف للروبوتات بالشخصية القانونية ولو بصفة مؤقتة، معتبرا في ذلك أن هؤلاء يعدون أشخاصا فرضهم التطور التكنولوجي.
- وحسب هذا الاتجاه الحديث، فإن الإنسالة حتى وإن كانت تفقد الإدراك والوعي والتمييز، فإن التطور التكنولوجي أثبت عكس هذا، ذلك أن الإنسالة رغم تجردها من أحاسيس الشعور كما الإنسان والحيوان، فإن الدراسات أثبتت أن الآلات بالرغم من أنها ذات الطبيعة الخدمية وذات الاتصال المباشر مع البشر فإنها تنشأ علاقة ود وتعاطف معهم، زد على ذلك أن هناك مر. رحلة انتقالية من الذكاء الاصطناعي إلى الإدراك الاصطناعي، الأمر الذي يؤكد إمكانية إنشاء وعي اصطناعي من خلال توليف الآلات مع خصائص اللغة والسلوك والمشاعر عند البشر في المستقبل القريب، مما يعني أن مستقبل الإدراك الاصطناعي، قد يصل إلى مرحلة الإبداع وسيتم دمج المشاعر الإنسانية داخل أنظمة الذكاء الاصطناعي، حتى يكون مدركا تماما لكل تصرف يقوم به.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- وبناء على نظرية الإدراك الاصطناعي، فإنه لا يفترض تبعية الإنسالة للمبرمج أو المصنع، الأمر الذي ينفي مزاعم الفقه التقليدي حول اعتبار الإنسالة مجرد وسيط بريء يصدق عليه نظرية الفاعل المعنوي، حيث أن الركن المادي والمعنوي قد يتوافران في الجريمة المرتكبة من قبل الذكاء الاصطناعي، فالركن المعنوي إذا قد يتحقق في الذكاء الاصطناعي وذلك عن طريق الاستقبال الحسي للبيانات وتحليلها وفهمها، ومعظم كيانات الإدراك الاصطناعي نجدها مجهزة لمثل تلك المستقبلات الحسية والمشاهد، والأصوات والاتصال المادي واللمس وغيرها، ومن خلال تحليل كل هذه البيانات تحاول كيانات الذكاء الاصطناعي تقليد عمليات الفهم والإدراك لدى الإنسان الطبيعي.
- وإذا كان الإنسان يتميز بمشاعر حسية لا يمكن محاكاتها بالنسبة لتقنيات الذكاء الاصطناعي كالحب، العاطفة، الغيرة... إلخ؛ فإن هذه المشاعر قد لا تعدو أن تكون سببا في ارتكاب الجريمة، في حين أن هناك أسباب أخرى حتى وإن كانت محدودة إلا أنها تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كحالة الدفاع الشرعي نتيجة استشعار الخطر مما يمكن معه القول أن الذكاء الاصطناعي هو الآخر قد يتوفر عليها.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- لذلك ذهب البعض، إلى تأييد الاتجاه المعاصر، حيث يمكن القول إن المسؤولية الجنائية قد تتحقق بالرغم من أن المشرع الجنائي اشترط مسألة الإدراك والتمييز حتى يمكن مساءلة الشخص، ولذلك فإنه بالنسبة لكيانات الذكاء الاصطناعي تم التفكير في إيجاد ما سمي بالإدراك الاصطناعي.
- وهذه الفكرة قد لاقت قبولاً في الاتجاه المعاصر، في ظل ماهي عليه التكنولوجيا اليوم، والتي هي في تطور مستمر وليس لدينا أدنى شك أنه في مستقبل الأيام ستكون لدينا روبوتات تدرك وتستشعر مثل الإنسان، وخير دليل على هذه ربوت "صوفيا"، الذي تم تطويره بناء على مواصفات الإنسان يشعر ويحس ويتحدث، فلو لم يتم التعرف عليه منذ البداية لاعتقدنا أنه إنسان طبيعي.
- وفي حالة ما إذا حاول المشرع الجنائي تنظيم هذا الكائن الجديد عليه أن يتبنى فكرة الإدراك الاصطناعي من أجل الخروج عن النقاش الدائر حول مساءلة الذكاء الاصطناعي من عدمه، خصوصاً إذا علمنا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتجاوز في الغالب ملكة الفكر التي هي عند الإنسان إذا ما تحدثنا عن الذكاء الاصطناعي فائق الذكاء.

## ١- شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي:

- وهذا ما يدفعنا للقول بعدم وجود مانع يمنع الذكاء الاصطناعي من مساءلته بناء على هذا التوجه الذي يعد الأقرب للصواب، ولذلك تصميم تقنيات الذكاء الاصطناعي لا بد من أن تراعى فيها برمجة الإدراك والتمييز، ورهان المشرع القادم ينصب حول تغيير المقتضيات القانونية بما يتماشى مع هذه التقنيات الذكية وسد الفراغ التشريعي، بل ليس بعيد عن هذا فما دام المشرع الجنائي أقر بمساءلة الشخص المعنوي فليس هناك ما يمنع مستقبلا من إصدار نص قانوني يسائل لنا الذكاء الاصطناعي هو الآخر.

-وبالتالي، فإن الجرائم المرتكبة من طرف الذكاء الاصطناعي، تثبت فيها مسؤوليته الجنائية، ومساءلة الذكاء الاصطناعي جنائيا تعد، قائمة، لكن السؤال الذي قد نصادفه هنا من سيتحمل المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، هل المصنع أو المنتج أو المستخدم؟ أم سيتحملها الذكاء الاصطناعي بنفسه؟

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- تعد شروط قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي من الأساسيات التي تقوم عليها المسؤولية الجنائية، فبمجرد حدوث فعل جرمي مخالف للقانون ومساس النظام العام للدولة، تتحرك هذه الأخيرة بمختلف أجهزتها قصد البحث والتقصي عن الفاعل والزج به في أيدي العدالة لتحديد مدى مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي اقترفه.
- فالمسؤولية الجنائية باتت إذن وسيلة من وسائل ردع المجرمين، وقيامها يؤدي إلى عدم إفلات مقترفي الأفعال الجرمية من العقاب، مع تحديد من هو المسؤول بالدرجة الأولى عن هذا الفعل. وإذا كان المبدأ يقتضي مساءلة الفاعل الأصلي شخصياً عن السلوك الذي صدر من قبله، وأن لا تنتقل هذه المساءلة إلى أطراف ليس لهم علاقة بهذا السلوك، باستثناء إذا تعلق الأمر بالمساهمين أو المشاركين في الجريمة.
- فإن الأمر عكس هذا، إذا ما علمنا أن برامج الذكاء الاصطناعي هي من اقترفت الجريمة، من قبيل قيام روبوت بالتعدي على شخص وقتله، فهنا المسؤولية الجنائية قائمة -كما أشرنا- لكن تطرح هنا إشكالات، هل المسؤولية الجنائية للمصنع (أولاً)، أم للمالك (ثانياً)، أم لطرف خارجي غيرهما (ثالثاً)، أم للذكاء الاصطناعي نفسه (رابعاً).

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- أولاً: المسؤولية الجنائية لمصنع الذكاء الاصطناعي:
- المصنع هو كل شخص صانع للسلعة في شكلها النهائي أو أجزاء منها أو شارك في تركيبها أعد المنتجات الأولية لها، وتعد للمسؤولية الجنائية لمصنع الذكاء الاصطناعي أهم ما يثار عند ارتكاب هذا الأخير لأي سلوك يشكل في نظر القانون جريمة، فيعتبر المنتج أو المصنع مسؤولاً جنائياً عن كل ما ينجم عنهما من أفعال نتيجة عيوب في الصناعة.
- فالذكاء الاصطناعي المتمتع بالاستقلالية قد يجعل من الصعب إحكام السيطرة عليه، وهو ما أشرنا إليه أعلاه، ذلك أن المسؤولية المدنية يمكن إقرارها للمنتج أو المصنع، إذا ما ثبت فعلاً أن هذه الأضرار هي راجعة لأخطاء ارتكبها الذكاء الاصطناعي نتيجة عيب من عيوب المنتج. غير أن المسؤولية الجنائية للمصنع تقوم في حالة وجود خطأ برمجي من مبرمج برنامج الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى أخطاء تتسبب في جرائم جنائية، وبالتالي يكون المصنع مسؤولاً عنها جنائياً، خاصة إذا ثبت أن الخلل المؤدي إلى وقوع الجريمة قد تم عمدياً أو كان نتيجة إهمال.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- فالمبرمج هو الآخر قد تثار مسؤوليته الجنائية إذا ثبت فعلاً أنه قام ببرمجة الذكاء الاصطناعي، وفق برمجيات خاطئة أو بيانات مغلوطة وغير مفهومة، كأن يخلط المبرمج على سبيل المثال بين إشارات ضوئية للمرور، فيجعل برنامج الذكاء الاصطناعي المتمثل هنا في سيارة ذاتية القيادة لا يتوقف أثناء إشارة اللون الأحمر، مما قد يتسبب في حادثة سير مميتة، فنتيجة لخطأ في البرمجة أدى بالذكاء الاصطناعي لارتكاب الجريمة، وبالتالي فإنه إذا ثبت هذا فإن المبرمج سيكون مسؤولاً جنائياً في هذه الحالة.

- غير إنه سواء كان مبرمجاً أو مصنعاً، فإن الذكاء الاصطناعي الناتج عنهم ينبغي أن تتوفر فيه كافة معايير السلامة والجودة والأمان، وتوفير الحماية للمواطنين أو الأفراد، من استخدامات الذكاء الاصطناعي التي بمجرد خطأ بسيط من قبلها قد تؤدي إلى إنهاء حياتهم.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- وما ينبغي الإشارة إليه هنا هي أن صعوبة الإثبات تبقى عائقاً أمام معرفة هل فعلاً السلوك الإجرامي الذي اقترفته تقنيات الذكاء الاصطناعي يعود بالأساس إلى خطأ في الصنع أو البرمجة، في حين أن المصنع يمكنه أن يحمي نفسه من المسؤولية الجنائية من خلال بنود يذكرها في اتفاقية الاستخدام والتي يوقع عليها المالك، وتحمل المالك وحده المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة من خلال هذا الكيان الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، وتنفي مسؤولية المصنع عن أي جريمة ترتكب من قبله.
- وبناءً على هذا، فإذا تحلل المصنع من المسؤولية الجنائية، فهل يمكن مساءلة المالك على الجرائم التي تنتج عن كيانات الذكاء الاصطناعي؟

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثانياً: المسؤولية الجنائية لمستخدم الذكاء الاصطناعي:

- يحصل المستخدم أو المالك على الذكاء الاصطناعي من أجل استخدامه أو الاستفادة من قدراته الهائلة في مختلف المجالات، غير أن هذه البرامج الذكية، لا تخلو من الأخطاء مما تتسبب في ارتكاب جرائم ضد البشر، لكن قد يؤدي بالمقابل سوء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل المستخدم إلى حدوث جريمة معينة معاقب عليها.
- فالمستخدم بالرغم من أنه لا يبرمج الذكاء الاصطناعي، إلا أنه استخدمه في الاعتداء على الغير، ولا يختلف هنا الحال عن قيامه بتسخير حيوان في الاعتداء على الآخرين، وبالتالي، يعتبر الجاني الحقيقي هو المستخدم أو المالك، على اعتبار أن الجريمة وقعت نتيجة سلوكه ولولا هذا السلوك لما وقعت الجريمة.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثانياً: المسؤولية الجنائية لمستخدم الذكاء الاصطناعي:

- ولعل أبرز مثال نوره ، هنا ، ما وقع في قضية " V.U.S IN Klein" التي تتلخص وقائعها في قيام طيار بوضع طائرة على الطيار الآلي أثناء الهبوط على الرغم من تحذير اللوائح من استخدامه، ومع ذلك قام بالهبوط، مما أدى إلى إلحاق ضرر جسيم بالطائرة بسبب الهبوط السيء من قبل الطيار الآلي، فعلى الرغم من وجود خطأ من جانب الطيار الآلي إلا أن الطيار كان وراء هذا الخطأ، وبالتالي كان مسؤولاً عن الأضرار التي أصابت الطائرة.
- غير أن المسؤولية الجنائية أحياناً، قد تكون بصفة مشتركة إذا ما تم ارتكاب الجريمة من قبل مجموعة من الفاعلين سواء كانوا أصليين أم مشاركين، وهي الحالة التي نجدها إذا ما استعان مالك الروبوت بشخص متخصص لتغيير أوامر التشغيل لاستخدامه في ارتكاب جريمة ونفي المسؤولية الجنائية عن نفسه وإلصاقها بالذكاء الاصطناعي ومصنعه في هذه الحالة تكون المسؤولية الجنائية مشتركة بين مالك الروبوت والشخص الذي ساعده في هذا الفعل.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثانياً: المسؤولية الجنائية لمستخدم الذكاء الاصطناعي:

- ما تجب الإشارة إليه هنا، أن البعض اعتبر مسؤولية مالك الذكاء الاصطناعي مسؤولية مفترضة بخصوص بالنسبة للجرائم التي ترتكب عن طريق الذكاء الاصطناعي الذي يقع بحوزته، وعلى المالك إثبات عكس ذلك. وبالتالي سيتحقق تصدي أكبر لهذا النمط الحديث من الجريمة تحقيقاً للأمان والسلامة داخل المجتمع. أي وبمعنى أدق حسب هذا الرأي؛ فإن مسؤولية المالك تبنى على تحمل المخاطر.

- من هنا فإن المالك يعد مسؤولاً عن جميع الجرائم التي يرتكبها هو بنفسه نتيجة سوء استخدامه للذكاء الاصطناعي،  
أما إذا لم يصدر أي سلوك مخالف للقانون، فإن مسؤولية المستخدم لا يمكن إثارتها هنا لأن المستخدم لم يتصرف بنية سيئة ولم يستخدم الذكاء الاصطناعي في أعمال غير مشروعة، ولذلك فمن غير الجائز بتاتاً أن نساءله عن فعل لم يرتكبه هو أصلاً.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثالثاً: المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي نفسه:

- إذا كان الذكاء الاصطناعي قد يقوم نتيجة خطئه الشخصي بارتكاب جريمة ما، هذه الجريمة لا يكون فيها أي دخل للأطراف الذين سبق ذكرهم؛ حيث إن القرارات المستقبلية التي قد يتخذها نظام الذكاء الاصطناعي في بعض المواقف قد تؤدي به لنتائج لا تحمد عقباها، بل إنه الذكاء الاصطناعي بناء على نظام التعلم العميق من الممكن أن يكون فيه خطر كذلك على البشرية، فتصبح الجريمة المرتكبة من طرف الذكاء الاصطناعي قائمة. ولكن هل تثار مسؤوليته الجنائية؟ إذا كنا قد أشرنا إلى أن التشريعات ما زالت حالياً لم تصل إلى أي نص قانوني يجرم التصرفات الصادرة عن الذكاء الاصطناعي ووجود فراغ تشريعي في هذا الجانب، وأن المشرع المغربي اعترف صراحة بأن المسؤولية الجنائية تثار في مسألة الإدراك العقلي ليس إلا، فهذا يعني أن هذه القاعدة لا تصلح لأن تطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي لكن بالمقابل تم ابتكار نظام يتمشى وخصوصية الذكاء الاصطناعي، وهو ما تم تسميته بالإدراك الاصطناعي، الذي يكاد يتشابه مع الإدراك العقلي لدى الإنسان، مما يجعل من الذكاء الاصطناعي إذن كائناً قادراً على التمييز والإحاطة بكل الظروف

المحيطة به، وفي حالة ما حاول الاعتداء على الغير، آنذاك ستكون المسؤولية الجنائية قائمة.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثالثاً: المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي نفسه:

- في هذا الصدد، فإنه في مستقبل الأيام القليلة، سنجد السيارات ذاتية القيادة تنتقل في أحياء المدن بشكل عادي، غير أنه إذا قامت هذه السيارات بمخالفة مرورية ترتب عنها إصابة أو وفاة أحد الأشخاص، فمن المسؤول جنائياً؟ وماذا سنستفيد إن اعتبرنا الذكاء الاصطناعي نفسه هو المسؤول جنائياً؟

- فالعالم الآن أمام تحد جديد، وكائن جديد، يمكن أن يرتكب جرائمه بشكل مستقل ومع قدراته الهائلة التي تفوق قدرات البشر أحياناً، سنكون أمام ضرورة وجوب التصدي لهذا الابتكار الجديد الذي أفرزته يد الإنسان. ولتحديد المسؤولية الجنائية له يضعنا أمام حالتين:

• إذا ما ارتكب الذكاء الاصطناعي السلوك الإجرامي بناء على تطوره الذاتي معتمداً في ذلك على الذكاء الاصطناعي القادر على التطور الذاتي دون تدخل من الشخص الطبيعي (المالك، المصنع...)، إذ إنه من السهل مع التقدم التكنولوجي أن تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي في تبني المعايير والقواعد الخاطئة بطريقة مستقلة، وبالتالي ارتكاب الجريمة، فإنه

سيكون من المفترض أن يتحمل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجنائية، أي نكون أمام مسؤولية جنائية مباشرة للذكاء الاصطناعي.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

ثالثاً: المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي نفسه:

- في حالة تم ارتكاب الجريمة نتيجة خطأ في برمجة الذكاء الاصطناعي فهنا تقع المسؤولية على المنتج أو المصنع، كما أشرنا إليها أعلاه.

- وبالتالي، فإننا أصبحنا أمام شخص قانوني جديد مسؤول من الناحية الجنائية، والسنوات القادمة ستجيب لا محالة بشكل واضح لتؤكد هذا التطور، خاصة إذا علمنا أن الإدراك الاصطناعي سيحل محل الإدراك البشري، وسيصبح بالتالي الذكاء الاصطناعي يدرك ويحس ويشعر كما في مثال روبوت "صوفيا".

- لذا يجب على المشرع الجنائي مواكبة هذا التطور الذي يحدث في تقنيات الذكاء الاصطناعي عن طريق سن تشريعات لازمة لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي، متضمنة عقوبات مناسبة تتماشى مع طبيعة المجرمين الجدد الذين يتمتعون بطبيعة مغايرة لطبيعة البشر.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

رابعاً: المسؤولية الجنائية للطرف الخارجي عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- التطور المطروح في هذه الحالة هو قيام طرف خارجي بالدخول على نظام الذكاء الاصطناعي عن طريق اختراقه بأي طريقة والسيطرة عليه واستغلاله في ارتكاب الجريمة، كما حالة الدخول غير المشروع إلى نظام الكمبيوتر وزراعة الفيروسات أو الاستيلاء على البيانات المخزنة عليه، والتمكن من استغلال تقنيات الحاسوب نفسه في ارتكاب الجريمة، ليس هذا فحسب فقد يستغل هذا الشخص من الغير ثغرة متروكة بإهمال من مصنع الذكاء الاصطناعي، بل قد يأتي الأمر في صورة التواطؤ بين مصنع أو مبرمج الذكاء الاصطناعي، وهذا الشخص من الغير هنا تكون المسؤولية مشتركة، وبالتالي فإنه في هذه الحالة نصادف فرضيتين:

١- في حالة قيام الطرف الخارجي باستغلال ثغرة في الذكاء الاصطناعي، وجدت بإهمال من المنتج أو المبرمج، فهنا تكون المسؤولية الجنائية قائمة بصفة مشتركة بينهما، كما في حالة قيام المالك بإعطاء شفرات الدخول على نظام التحكم في تقنية الذكاء الاصطناعي لهذا الطرف الخارجي، مما سهل عليه إصدار أوامر الذكاء الاصطناعي وارتكاب الجريمة.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

٢- في حالة قيام الطرف الخارجي بتخصيص في استغلال ثغرة في الذكاء الاصطناعي وجدت دون إهمال من المالك أو من المصنع فهنا المسؤولية الجنائية تقع على الطرف الخارجي وحده، كأن يقوم هذا الشخص باختراق السحابة الإلكترونية التي يتم تخزين وإرسال الأمور من خلالها لتقنية الذكاء الاصطناعي وقيامه بإصدار أوامر الذكاء الاصطناعي على ارتكاب جريمة معينة، مثلاً: إعطاء أمر برمجي بالاعتداء على أشخاص يحملون صفات معينة مثل لون البشرة، وغيرها. - وعليه، إذا ثبت أن الطرف الخارجي قد قام بارتكاب الجريمة وفق الحالات السالفة الذكر، فإنه يعد مسؤولاً جنائياً،

ويجب بالتالي إعفاء نظام الذكاء الاصطناعي من هذه المسؤولية التي لا دخل له فيها.

- يتضح لنا إذن، أن الذكاء الاصطناعي الآن في تطور مستمر، ولعل المستقبل القريب كفيل بأن يظهر لنا الحقيقة التي طالما انتظرناها وسيجيب لنا عن جميع الاستفسارات التي قد نعجز عنها في ظل هذا الفراغ التشريعي من التوصل لحل سليم لها، والذي يستعصي معه تطبيق القواعد العامة للمسؤولية الجنائية لكون أن القانون الجنائي يخاطب مسؤولية الشخص الطبيعي سليم العقل، وأيضا الشخص المعنوي اعتبره المشرع الجنائي مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي يرتكبها.

## ٢- الأشخاص المسؤولين جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

- إلا أنه إذا كان الفقه التقليدي ما زال يعتمد على كون أن الجريمة تثبت فقط في حق الإنسان، ففي مقابل هذا الفقه المعاصر كان له رأي مغاير من خلال تقريره المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، والحاجة ستثبت مدى الاستجابة لهذا الكائن الجديد، ولا يمكن أن ننكر دوره، ولا يمكن أن ننفيه من الوجود ولذلك ينبغي علينا التعايش معه، كل ما في الأمر ينبغي على المشرع أن الجنائي أن يعدل المقتضيات الجنائية وتقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي إلى جانب مسؤولية الشخص الطبيعي والمعنوي، حتى يتسنى لنا الخروج عن هذا النقاش.

- فالذكاء الاصطناعي، يعد مسؤولاً عن جميع الجرائم التي يرتكبها بنفسه باستقلالية وبقدرته على التعلم العميق، باستثناء إذا لم يكن للإنسان يد فيها، وقد ذكرنا سابقاً أن البرلمان الأوروبي، اعتمد في إطار المسؤولية المدنية نظرية "النائب الإنساني المسؤول"، وهنا ما يمكن أن نطبقها كذلك إذا ما كان لهذا النائب دخل في جرائم الذكاء الاصطناعي، أما إذا ارتكب هذه الجرائم بدون تدخل من البشرية، فآنذاك يعد هو المسؤول عنها بناء على عنصر الإدراك الاصطناعي الذي سيتم برمجته فيه، وهاجس التشريعات حالياً ينبغي أن ينصب حول هذه النقطة، غير أنه يطرح تساؤلاً هنا، ما هي الآثار

القانونية التي تترتب عن هذه المسؤولية؟



مجموعة جامعة  
الجميع الذكية  
للتعليم القابضة

MIDOCEAN  
UNIVERSITY  
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY



Thank You

